

■ مجلس الغرف السعودية يناقش تعزيز دور قطاع الأعمال في الاقتصاد الوطني



على تقرير عن متابعة وتنفيذ قرارات وتوصيات اجتماع مجلس الإدارة (95) الذي انعقد مؤخراً بغرفة القصيم، بالإضافة لمناقشة مبادرة جائزة الغرف لأفضل مشروع، ولأئحة مناقصات المجلس لتصبح أكثر شفافية وفاعلية وحوكمة، فضلاً عن اعتماد التقرير السنوي للمجلس تمهيداً لرفعه للجهات المعنية.

ولفت الراجحي إلى أهمية هذه الاجتماعات وما تثمر عنه من قرارات تعزز من مكانة قطاع الأعمال السعودي وتمكنه من القيام بالدور المأمول منه كشريك استراتيجي للقطاع العام في ظل هذه المرحلة وما تتطلبه من مضاعفة الجهود لتنفيذ توجهات حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز نحو تحقيق رؤية المملكة 2030.

ترأس رئيس مجلس الغرف السعودية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي اجتماع مجلس إدارة مجلس الغرف السعودية الـ 96 والذي استضافته الغرفة التجارية والصناعية بمكة المكرمة، وذلك بحضور نائب رئيس مجلس الغرف السعودية سامي العبيدي ومدير بن محمد بن سعد والأمين العام الدكتور سعود المشاري، ورؤساء وممثلي (28) غرفة تجارية وصناعية على مستوى المملكة.

وناقش الاجتماع جملة من القضايا التي تهدف لتعزيز دور القطاع الخاص في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأوضح الراجحي أنّ "أجندة أعمال مجلس إدارة مجلس الغرف السعودية تضمنت عدداً من الموضوعات الرامية لإحداث نقلة نوعية في أداء قطاع الأعمال خلال المرحلة القادمة من أبرزها الاطلاع

■ الغانم يبحث تطوير العلاقات الاقتصادية مع الهند



خلال استقطاب المشاريع الاستثمارية، وإقامة شراكات ناجحة بين الجانبين الكويتي والهندي..

من جانبه، شكر سagar الغرفة على حسن الاستقبال وإتاحة الفرصة لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين، معرباً عن سعادته بتوليئه مهام السفير في الكويت والتي تربطها علاقات اقتصادية عميقة مع الهند. وأمل بأن تقوم الشركات الكويتية بعقد شراكات استراتيجية مع نظرائها في الهند، بهدف فتح آفاق اقتصادية جديدة بين البلدين.

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، علي محمد ثيان الغانم، استعداد الغرفة للعمل مع السفارة الهندية، من خلال تنظيم لقاءات ومعارض للتعرف عن كثر على الفرص الاستثمارية المتاحة، وإطلاع قطاع الأعمال الكويتي على النظم والقوانين.

كلام الغانم جاء خلال استقباله السفير الهندي في الكويت جيفا ساغار، حيث جرى البحث خلال اللقاء سبل توطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة، من خلال تبادل زيارات الوفود التجارية، وتزويد الغرفة بالمشاريع الاستثمارية المتاحة لنشرها على المهتمين من قطاع الأعمال الكويتي.

وأشار الغانم إلى أنّ "الغرفة على أتم الاستعداد لتقديم كل خدماتها للتوصل إلى نتائج إيجابية بين البلدين"، مؤكداً أهمية دور القطاع الخاص في مجالات التنمية الاقتصادية، وتعزيز التعاون التجاري من

■ ارتفاع ديون مصر الخارجية إلى 82.9 مليار دولار



14.7 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام المالي السابق له 2016-2017.

بلغت ديون مصر الخارجية بحسب البنك المركزي المصري 82.9 مليار دولار بنهاية ديسمبر (كانون الأول) 2017 بزيادة قدرها 3.9 مليار دولار وبما نسبته 4.9 في المئة مقارنة مع نهاية شهر يونيو (حزيران) من العام نفسه.

ووفقاً للبنك المركزي، بلغت أعباء خدمة الدين الخارجي 8.6 مليار دولار خلال الفترة يوليو (تموز) وديسمبر (كانون الأول) 2017، في حين بلغت نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي 36.1 في المئة وما زالت هذه النسبة في الحدود الآمنة وفقاً للمعايير الدولية.

وعلى صعيد التعاملات التجارية كشف المركزي عن ارتفاع إجمالي واردات مصر خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي -2017- 2018 بنحو 1.3 مليار دولار ليبلغ نحو 16 مليار دولار مقابل

■ الإمارات: نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.2 في المئة



الناتج المحلي غير النفطي نمواً بنسبة 3.1% خلال الربع ذاته. وارتفع التضخم في الربع الأول من 2018 إلى 4.2% على أساس سنوي، مقارنة مع 1.8% في الربع السابق، مما يعكس ارتفاع التضخم في السلع القابلة للتداول وغير القابلة للتداول. وتراجعت أسعار المساكن بنسبة 4.2% و7.8% في دبي وأبو ظبي على التوالي، وذلك على أساس سنوي.

وفيما يتعلق بالنشاط المصرفي ارتفعت الودائع الحكومية بوتيرة أعلى من الربع الأول من عام 2018، مقارنة مع الربع السابع، وارتفع ائتمان البنوك بنسبة 1.8% على أساس ربع سنوي، ونما بنسبة 2.1% على أساس سنوي، مما وفر الدعم لنمو القطاع غير النفطي.

كشف مصرف الإمارات المركزي في مراجعته للاقتصاد الدولي والمحلي للربع الأول من العام 2018، عن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في البلاد بنسبة 3.4% في عام 2017، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي النفطي ارتفع بنسبة 2.8 في المئة. وتوقع المصرف المركزي نمو الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 3.9%، وتراجع الناتج المحلي النفطي بنسبة 0.3 في المئة. وبلغ التقدير الرسمي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة بنسبة 1.5% في عام 2017، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 2.7% في عام 2018.

وبالنسبة للربع الأول من عام 2018، قدر المصرف المركزي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2 في المئة، مع توقعه تحقيق

■ "النقد الدولي": تونس ملتزمة بالإصلاحات الاقتصادية



الموازنة. وتحتاج تونس إلى قروض خارجية بقيمة ثلاثة بلايين دولار هذا العام وحده. وجاءت المحادثات مع صندوق النقد، وسط خلافات داخل الائتلاف الحاكم في تونس حول برنامج جديد لإصلاحات اقتصادية واحتمال تعديل وزاري.

أعلن صندوق النقد الدولي عن التزام تونس القوي بإجراء إصلاحات اقتصادية عاجلة تحتاجها للتأهل لشريحة جديدة من قروض الصندوق.

وتوصل صندوق النقد إلى مساعدة تونس ببرنامج إقراض مدته أربع سنوات تبلغ قيمته حوالي 2.8 بليون دولار، مرتبط بإصلاحات اقتصادية تهدف للإبقاء على عجز في موازنة البلاد تحت السيطرة. وكشف لصندوق النقد بعد محادثات مع الحكومة التونسية حول خطة للإصلاح الاقتصادي، عن تحقيق تقدماً كبيراً في المناقشات حول السياسات اللازمة لاستكمال المراجعة الثالثة. مبيّناً أنّ المخاطر على الاستقرار الاقتصادي الكلي أصبحت أشد وضوحاً.

وبلغ التضخم في تونس 7.7 في المئة في إبريل/نيسان (على أساس سنوي)، مسجلاً أعلى مستوياته منذ 1991. وسقطت تونس في ركود اقتصادي حاد في أعقاب الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي في انتفاضة شعبية في 2011. ومنذ ذلك الحين فشلت تسع حكومات متعاقبة في خفض العجز في

■ 60.2 مليار دولار العجز الهالي في ليبيا



تسبب في عجز مالي بالموازنة ودين عام، والتصرف في الاحتياطي المجنب بالعملة الصعبة، مفصلاً عن أن أكثر إنفاق مالي كان خلال العام 2013 بقيمة 65 مليار دينار، وأقله خلال 2016 بنحو 30 مليار دينار.

وحذّر الديوان من تّوذي تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تمر بها ليبيا إلى تدهور في قيمة الدينار، وتضخم الأسعار وتقشي ظاهرة الاحتكار وشح السيولة بالمصارف وزيادة مستويات الفقر والبطالة، وتدني الخدمات العامة من انقطاع التيار الكهربائي وغياب الخدمات العلاجية والأدوية بالمستشفيات العامة.

كشفت ديوان المحاسبة وأعلى سلطة رقابية في ليبيا، عن إنفاق الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الخمس الماضية 277 مليار دينار (203.6 مليارات دولار)، متهماً إياها بالفساد، كاشفاً عن ازدياد العجز المالي واستنزاف الاحتياطي العام للدولة.

ووفقاً للديوان بلغ العجز خلال الفترة من 2012 إلى 2017 حوالي 82 مليار دينار (60.2 مليار دولار)، كاشفاً عن وصول إجمالي الإيرادات النفطية إلى 189 مليار دينار، بينما بلغت السلف المالية التي منحها المصرف المركزي 57.8 مليار دينار. وبحسب الديوان لم تترك الحكومات تبعات التوسع في الإنفاق، مما